

التزام واشنطن بوقف انتشار السل

٢٢-٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية



المحفل الأول للشركاء المعنيين بوقف انتشار السل

إن ممثلي الوزارات في البلدان الممتلئة بعبء المرض التي تتحمل نسبة ٨٠٪ من عبء السل في العالم كله، ورؤساء الوكالات وممثلي الشركاء المعنيين بوقف انتشار السل المجتمعين في البنك الدولي في واشنطن العاصمة، إذ يسلمون بأن السل يشكل عاملاً حاسماً يساهم في دوام الأسر في حباتل الفقر. وأنه يعوق بذلك التنمية الاقتصادية، يعربون هنا عن

التزامهم بالمضي قدماً في تطبيق إعلان أمستردام لوقف انتشار السل^١ من خلال: اتخاذ إجراءات عاجلة وفورية للتصدي للسل على مدى الخمسين شهراً القادمة؛ وتكثيف الجهود لبلوغ المرامي العالمية بالسيطرة على السل بحلول عام ٢٠٠٥، والكشف عن ٧٠٪ من حالات الإصابة بالسل الذي يسبب العدوى ومعالجة ٨٥٪ من الإصابات المكتشفة معالجة ناجحة، وتعبئة الموارد الإضافية لهذا الغرض عبر تنسيق الجهود بشكل مطرد.

ويصدر المشاركون في محفل الشركاء بهذه المناسبة البيان التالي:

أولاً: هناك ما يبعث على الأمل في التقدم الذي شهده تنفيذ إعلان أمستردام:

- هناك الآن اعتراف متزايد على الصعيد الدولي بأن السل يشكل قضية اجتماعية واقتصادية علاوة على كونه قضية صحية؛
- لقد تزايد عدد البلدان التي تعتمد العلاج القصير الأمد تحت الملاحظة المباشرة تزايداً ملحوظاً؛
- لقد أفلح عدد من البلدان التي تعاني كثيراً من عبء السل في توسيع نطاق التغطية بالعلاج القصير الأمد تحت الملاحظة المباشرة توسيعاً سريعاً؛
- أنشأ عدد متزايد من البلدان التي تعاني كثيراً من عبء السل آليات تنسيق وطنية في شكل شراكات لتوفير الحد الأقصى من الدعم لبرامج مكافحة المرض، كما أقام البعض منها شراكات مع القطاع الخاص لهذا الغرض؛
- تدأب الشراكة العالمية لوقف انتشار السل باستمرار على توسيع ووضع الآليات العملية للإسراع في تنفيذ الإجراءات اللازمة؛
- تم وضع خطة عالمية لوقف انتشار السل، تضم وصفاً شاملاً كاملاً للإجراءات والموارد والشراكات التي ستعجل خطى التقدم باتجاه القضاء على السل؛

١ في المؤتمر الوزاري المعني بالسل والتنمية المستدامة الذي عقد في أمستردام في آذار/ مارس ٢٠٠٠.

- شهدت الموارد الوطنية والدولية المستثمرة في مكافحة السل والبحوث المتصلة به زيادة لا يستهان بها؛
- يتم تطوير الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بغية توجيه موارد إضافية إلى البلدان؛
- عمدت البلدان والشركاء إلى وضع "خطة عالمية لتوسيع نطاق العلاج القصير الأمد تحت الملاحظة المباشرة". تحدد الموارد اللازمة لتلبية متطلبات الأهداف العالمية في مجال مكافحة السل في البلدان الاثني والعشرين التي تعاني من عبء هذا المرض؛
- بدأ تشغيل "المرفق العالمي لأدوية السل" وأخذ بالفعل يوفر أدوية السل للبلدان في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية بأسعار مخفضة جداً؛
- تم إنشاء التحالف العالمي لاستحداث أدوية السل وشرع في تمويل البحوث المتصلة بأدوية جديدة؛
- يعزز الفريق العامل العالمي المعني بالسل وفيروس الإيدز تنفيذ مجموعة من التدخلات المتوفرة للتخفيف من عبء السل وفيروس الإيدز؛
- حظيت عمليات استحداث لقاحات السل باهتمام متجدد ودعم معزّز عن طريق التنسيق والموارد؛
- اتسع نطاق مبادرة تشخيص السل لتضم المزيد من الشركاء.

ثانياً: وعلى الرغم مما أحرز من تقدم يستحق الثناء، فإنه ليس هناك مجال للتقاعس، حيث إننا نلاحظ ببالغ القلق ما يلي:

- أن مستوى الوعي العام، وكذلك درجة الالتزام السياسي والمالي، لا يزالان غير كافيين. مما يؤدي إلى استمرار استئراء وباء السل في جميع أنحاء العالم، ويقوض بذلك دعائم نماء الأسر والمجتمعات المحلية وبالتالي الاقتصادات الوطنية. حيث يمسك الوباء بخناق أفقر فقراء العالم، ويلحق الوصمة بالأفراد والجماعات المهمشة والسريعة التأثير (بما فيها السجناء واللاجئون والمهاجرون والمشردون) ويدخلهم في حلقة مفرغة من المرض والفقر؛
- لا يتلقى العلاج إلاً واحداً من كل أربعة مصابين بالسل بالعلاج القصير الأمد تحت الملاحظة المباشرة. وما زالت خطى توسيع نطاق هذه المعالجة أبطأ بكثير من أن تصل المرامي العالمية بحلول عام ٢٠٠٥. والفشل في بلوغ هذه المرامي سيحكم على ملايين البشر بالمرض والموت؛
- مازال وباء السل يستشري، ويهلك عدد أكبر من الناس بسببه من أي وقت مضى - إذ إنه يفتك بقرابة مليوني إنسان سنوياً؛
- يزداد انتشار وباء السل بمعدل عشرة في المائة في السنة في أفريقيا - ويعود ذلك في الغالب للإصابة بالإيدز والعدوى بفيروسه. وهناك ثلاثة عشر مليون نسمة في أنحاء العالم يعانون من تلازم الإصابة بالسل وبفيروس الإيدز معاً، معظمهم في أفريقيا وآسيا؛
- شوهدت زيادات مماثلة في معدلات انتشار السل في الاتحاد السوفياتي سابقاً نتيجة المصاعب الاجتماعية - الاقتصادية الحادة التي سادت العقد الماضي؛
- اثنان من كل ثلاثة أشخاص مصابين بالسل من الشباب الصغار في أوج سنوات عطائهم - ويعاني الكثيرون منهم من الإيدز والعدوى بفيروسه أيضاً - وهم يتوفون في شرخ الشباب؛
- يعاني مئات الآلاف من الناس، والعديد منهم من المحرومين اجتماعياً ولا سبيل لهم للحصول على علاج فعال - من السل المقاوم للأدوية؛
- إن هول المعاناة والهلاك الناجم عن جائحة السل العالمية يبعث على الذعر ولا يمكن تقبله. وبما أن هذه المأساة الإنسانية تتجاوز بكثير أبعاد أي شاغل صحي فإنها تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة على نطاق عالمي للتصدي لوبائي السل والإيدز والعدوى بفيروسه على حد سواء ومواجهة ما لهما من آثار على التنمية العالمية؛

• مازالت بلدان كثيرة تواجه عقبات خطيرة في مجال مكافحة السل نظراً لقلّة الموارد البشرية والمالية وعجز البنى الأساسية للرعاية الصحية.

ثالثاً: إننا نسلم، كشركاء، ومن بيننا ممثلو الحكومات الوطنية لثماتية عشر بلداً تتحمل أكبر عبء على الإطلاق بسبب مرض السل، بأن الضرورة تقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة ومحددة على مدى الخمسين شهراً المقبلة لتعجيل خطى مواجهة السل وبلوغ المرامي العالمية، المتمثلة في الكشف عن ٧٠٪ من الإصابات، وشفاء ٨٥٪ من الإصابات المكتشفة. ونلتزم بما يلي:

• ضمان حصول جميع المصابين بالسل على الرعاية الناجعة من خلال:

- ١- وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى تأمين الموارد البشرية والمالية الكافية والمضمونة الاستمرار للتصدي لتحدي وقف انتشار السل؛
- ٢- توسيع نطاق برامج الوقاية من السل ورعاية المصابين به القائمة على استراتيجية العلاج القصير الأمد تحت الملاحظة المباشرة في جميع خدمات الصحة العمومية، وفقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً؛
- ٣- تطوير قدرة النظم المستدامة على تخطيط برامج مكافحة السل وتنفيذها وإدارتها وتقييمها؛
- ٤- رصد وتقييم البرامج الوطنية لمكافحة السل والتصدي للمرض، ومنع ظهور السلالات المقاومة للأدوية، ومعالجة المصابين بالسل المقاوم للأدوية معالجة ناجعة؛
- ٥- العمل بالتعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص وبين مقدمي الخدمات الصحية الآخرين في القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ووكالات الضمان الاجتماعي؛
- ٦- إذكاء الوعي واستنهاض المجتمع للاضطلاع بأنشطة الوقاية من السل ورعاية المصابين به؛
- ٧- تعزيز الشراكات الوطنية ودون الوطنية مع جميع من يهمهم الأمر في المجتمع، بما في ذلك الدوائر والمنظمات الحكومية، والشركاء في قطاع الصحة الخاص، والصناعة، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الضمان الاجتماعي والمجتمع المحلي.

• مواجهة القضية الملحة الناجمة عن تزامن حدوث وبائي السل والإيدز والعدوى بفيروسه، وذلك من خلال:

- ١- توسيع نطاق التغطية بالعلاج القصير الأمد تحت الملاحظة المباشرة توسيعاً كبيراً جداً لضمان حصول المصابين بالسل، بغض النظر عن إصابتهم بفيروس الإيدز أو عدمها، على ما يكفي من الرعاية والدعم؛
- ٢- تعزيز التعاون الفعال بين برامج الوقاية من السل والإيدز والعدوى بفيروسه ورعاية المصابين بهما، وتشجيع زيادة استخدام كافة التدخلات المناسبة، بما في ذلك المشورة والاختبارات الطوعية، والمبادرات المجتمعية المرتكز المحلي في مجالات التثقيف والرعاية والدعم؛
- ٣- البناء على العبر المستخلصة من نجاح برامج العلاج القصير الأمد تحت الملاحظة المباشرة في توفير العلاج والرعاية والدعم الملائم للمصابين بالإيدز والعدوى بفيروسه.

• تنسيق الإجراءات الفعالة من خلال:

- ١- التعاون داخل القطاع الصحي. تشكل رعاية البالغين والأطفال المصابين بالسل جزءاً لا يتجزأ من الرعاية الصحية الأولية وعاملاً مساهماً رئيسياً في العملية الإجمالية لتطوير النظم الصحية الوطنية؛
- ٢- التعاون بين القطاعات. تتطلب مواجهة السل قيام التعاون بين شتى القطاعات الحكومية واتخاذ الإجراءات على نطاق المجتمع برمته. وهي مشكلة اجتماعية - اقتصادية معقدة تعرقل التنمية البشرية ولا يمكن لقطاع الصحة بمفرده السيطرة عليها؛

٣- *التعاون عبر الحدود*. إدراكاً منا أن السل لا يعرف أية حدود، وأن بلداناً أخرى ليست ممثلة في هذا المحفل تواجه الكثير من المشاكل نفسها أو كلها، فإننا نناشد زملائنا في شتى أرجاء العالم الانضمام إلينا والمشاركة على نحو فعال في إيجاد الزخم اللازم لمكافحة السل وتحسين صحة الجميع. إذ إن مكافحة السل مصلحة عامة عالمية وتتطلب اتخاذ إجراءات عالمية. فالوباء سيواصل انتشاره وانتشاره ما لم نقاسم الموارد وأفضل الممارسات والأدوات داخل الحدود وعبرها.

رابعاً: إننا بوصفنا شركاء، بما فينا البلدان المنقطة بعبء السل، ملتزمون ببلوغ المرامي العالمية المتمثلة بوقف انتشار السل في غضون الخمسين شهراً القادمة، وعليه فإننا نؤكد دعمنا وتأييدنا لهذه الجهود.

على الرغم من التسليم بأن من مسؤولية البلدان المتأثرة قبل سواها أن تبادر إلى اتخاذ الإجراءات ضد السل ومواصلتها، فإننا نذكر بأن المشكلة غالباً ما تكون على أشدها في البلدان التي تتمتع بأقل قدر من الموارد اللازمة لاتخاذ الإجراءات دون سواها. وبما أن من مصلحة المجتمع الدولي دعم مكافحة السل على نطاق العالم كله:

• **فإننا نعلن التزامنا بتقاسم الموارد من خلال:**

- ١- تقديم المساعدات التقنية لدعم البرامج والأنشطة العالمية والإقليمية والوطنية لوقف انتشار السل؛
- ٢- تعبئة المزيد من الموارد المالية لصالح البلدان والشركاء دعماً للخطة العالمية لوقف انتشار السل، باستخدام الآليات القائمة والمبادرات الجديدة، كالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛
- ٣- إنشاء آلية لتوجيه التمويل المقدم لشراكة وقف انتشار السل.

• **ونلتزم بالعمل على أساس الشراكة من خلال:**

- ١- إقرار "إطار الشراكة العالمية لوقف انتشار السل"؛
- ٢- التعاون عن طريق الأفرقة العاملة المعنية بوقف انتشار السل وغيرها من الهياكل التشغيلية المنشأة من قبل الشراكة لبلوغ غايات "الخطة العالمية لوقف انتشار السل"؛
- ٣- تشجيع ودعم تطوير لجان التنسيق المشتركة بين الوكالات، أو الآليات المماثلة، على المستويين الوطني والإقليمي؛
- ٤- توفير الدعم للمضي قدماً في تطوير "المرفق العالمي لأدوية السل" وغيره من المبادرات التي تتخذها "الشراكة العالمية لوقف انتشار السل".

خامساً: بالتعاون وبالتضامن والتكافل نلتزم، نحن الحكومات الوطنية وغيرنا من الشركاء في مبادرة وقف انتشار السل، برصد التقدم الذي نحرزه، وبالاضطلاع بالإجراءات المحددة التالية:

• **في غضون الخمسين يوماً المقبلة - بحلول نهاية عام ٢٠٠١:**

- أن تنتهي جميع البلدان المنقطة بعبء السل من رسم خططها الوطنية لبلوغ المرامي العالمية في وقف انتشار السل؛
- أن يؤكد كافة الشركاء الممثلين في هذا اللقاء التزامهم بالخطة العالمية لوقف انتشار السل؛
- أن يدعم جميع الشركاء عملية إطلاق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

- في غضون الخمسين أسبوعاً المقبلة – بحلول نهاية عام ٢٠٠٢:
- أن نكون قد حققنا معدل كشف عن الإصابات ومعالجتها بالعلاج القصير الأمد تحت الملاحظة المباشرة على نطاق العالم يبلغ ٣٥٪ على الأقل؛
- أن تنشئ جميع البلدان المنقلة بعبء السل لجان تنسيق مشتركة بين الوكالات، أو آليات مماثلة، تشمل مكافحة السل في نطاق ولايتها؛
- أن يوفر المرفق العالمي لأدوية السل الأدوية اللازمة لمعالجة مليون مريض آخر على الأقل.
- في غضون الخمسين شهراً المقبلة – بحلول نهاية عام ٢٠٠٥:
- أن نكون حققنا معدل كشف عن الإصابات ومعالجتها بالعلاج القصير الأمد تحت الملاحظة المباشرة يبلغ ٧٠٪ على الأقل، مع الإبقاء على معدل علاج ناجح يبلغ ٨٥٪ على الأقل؛
- أن تطور ونحسن الاستجابات الفعالة للسل وفيروس الإيدز وللسل المقاوم للأدوية المتعددة؛
- أن نضع "الخطة العالمية لوقف انتشار السل" للحقبة ٢٠٠٦ – ٢٠١٠.
- في غضون الخمسين عاماً المقبلة – بحلول عام ٢٠٥٠:
- أن نقضي على السل كمشكلة من مشكلات الصحة العمومية العالمية.

ونفوض أمانة شراكة وقف انتشار السل بتقديم تقرير سنوي إلى المحفل عن التقدم المحرز في بلوغ هذه الغايات.